

تحديد مصدر الاتصالات

هناك طرق مختلفة لتحديد رقم الهاتف أو الشبكة أو شركة التشغيل أو البلد الذي تأتي منه الرسالة. ومن خلال نظام تحديد مصدر الاتصالات (TOI)، يمكن على سبيل المثال توثيق من يمكنه النفاذ إلى الخدمة، أو تحديد مكان الطالب، أو تعقب النداءات الضارة. ويسمح هذا النظام بتقديم خدمات "معاودة النداء"، وتدوين النداءات لأغراض محاسبية.

وتكتسب تكنولوجيا تحديد مصدر الاتصالات أهمية في توفير خدمات الطوارئ. ومع ذلك، يتعرض هذا النظام للتعويق ليس فقط على يد الذين يرغبون في إخفاء آثارهم، بل أيضاً عندما يتم إخفاء مصدر الرسالة لأسباب تجارية.

وقد اقترح إضافة حكم إلى لوائح الاتصالات الدولية لضمان إظهار شركات التشغيل رقم الطالب قدر الإمكان ووفقاً للقوانين الوطنية المتعلقة بسرية المعلومات. وقدر أصدر الاتحاد معياراً تقنياً (ITU-T E.157) يتضمن مبادئ عامة لإظهار رقم الطالب ومصدره.

إساءة استخدام أرقام الهواتف

يسئ بعض مقدمي الخدمة استخدام أرقام الهواتف بهدف زيادة إيراداتهم. ويتمثل أحد الأشكال الشائعة لإساءة الاستخدام في حيلة "البتر"، حيث يتم تسيير النداءات عبر وجهة مرتفعة التكلفة خارج البلد، في حين أنه يتم إنجائها داخل بلد طالب النداء. ومن ثم، يتحمل المستهلكون تكاليف مفرطة، وهو ما يحدث عادة عند توصيلهم "بخدمات مميزة" مثل خدمات المسابقات. وإذا حاولت شركات التشغيل حجب هذه الممارسة، فمن الممكن أن يتداخل ذلك مع النفاذ المشروع إلى أرقام الهواتف في البلد الأجنبي الذي يجري التسيير عبره.

وهناك بعض أنواع إساءة الاستخدام التي لم تجرم في جميع البلدان بعد، وقد اقترح إضافة حكم بشأنها في لوائح الاتصالات الدولية بحيث تُلزم الإدارات باتخاذ إجراءات لمكافحة إساءة استخدام أرقام الهواتف.

إجراءات النداء البديلة ونقل الصوت بواسطة بروتوكول الإنترنت

يمكن أن يشمل استعراض لوائح الاتصالات الدولية مناقشة حول كيف غيرت التكنولوجيات الجديدة طريقة إجراء النداءات الهاتفية لدى الكثير من الناس، ومدى ملاءمة اللوائح التنظيمية.

فقد جرت العادة على أن يتطلب توصيل النداءات الهاتفية الدولية من شركات تشغيل الاتصالات الوطنية تبادل دقائق النداء القائم على تبديل الدارات من خلال إجراءات تسوية، حيث يقوم المستهلك بدفع أسعار أعلى لطلب رقم مباشر دولي. غير أنه في تسعينات القرن الماضي، بدأت خدمات معاودة النداء الدولي و"إجراءات النداء البديلة" تعرض أسعاراً أقل من هذا النظام. وأفضى ظهور بروتوكول نقل الصوت عبر الإنترنت أو "المهاتفة عبر الإنترنت" إلى ظهور سوق تتجاوز النداء الدولي بتبديل الدارات.

وقد أحدثت هذه التغييرات آثاراً عميقة. فبالنسبة للمستهلكين، أدت إلى تخفيض الأسعار بوجه عام. وأدى تضائل أرباح شركات التشغيل إلى انخفاض إيرادات الضرائب في بعض الحكومات. ولعل أحد الآثار المترتبة على ذلك هو انخفاض التمويل الموجه لتنمية البنية التحتية.

فهل ينبغي تشجيع إجراءات النداءات البديلة أم تحملها أم تثبيطها أم منعها؟ وما الذي يمكن أن تقوم به الحكومات وشركات التشغيل والاتحاد لحماية الشبكات وتعزيز المهاتفة الدولية وتجنب الفوضى التنظيمية؟ ربما يتناول المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية المقرر عقده في ديسمبر 2012 هذه القضايا لدى استعراضه للوائح الاتصالات الدولية.